



(مئين غوزال)

أحمد السعدون وخالد السلطان يتوسطان فلاح الصواغ وعبدالرحمن العنجري ومحمد الخليفة وقبيل المسلم ود. عبيد الرسمى

عقدت اجتماعا موسعا بديوان السعدون مساء أول من أمس

## «المعارضة»: نرفض الاتفاقية الأمنية الخليجية لتعارضها مع أحكام الدستور

للأغلبية، وأعتقد أنه مع خطورة الوضع ليس هناك عذر لأي طرف أن يقف موقف المتفرج أمام هذه الاتفاقية والمساهمة اليوم مطلوبة ضد هذا المسار.

من جانبه قال عضو المجلس المبطل الأول محمد السدلال أن الاتفاقية الأمنية الخليجية المطروحة الآن تتجاوز قضايا الفساد الكبيرة التي خرج ضدها المعارضة والشعب الكويتي لمقاومتها. هذه الاتفاقية هدفها أن تجعل هناك سجن كبير لكل شعوب دول الخليج وأن يكون هناك لا صوت يعلوا في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي موجبة في الواقع ضد الشعب الكويتي لأن دول الخليج الأخرى ليس لديها ضمانات ولا حقوق ولا حماية للشعب، ولذلك فإن الصوت الوحيد هو صوت الشعب الكويتي الذي يتجاوز الدولة الصغيرة ليكون له رأي على مستوى الأقليم، موضحا أنه أمر خطير جدا أن تقيد حريات الشعب الكويتي في ظل اتفاقية سيئة في عباراتها وموادها، وهي تحتوي على عبارات وكلمات مبهمة وغير واضحة وتحتاج إلى مذكرات تفسيرية، وهذا التطبيق يشكل مشكلة كبيرة جدا وستواجه الحكومة مشاكل في طريقة التعاطي معها، لذلك أزدت السلطة وهي عاجزة أن توضح بعض أوضاعها في غرف مغلقة ليس بالضرورة أن تلتزم باقي دول الخليج بالتفسير الذي يقال في تلك الغرف. وبين الدلال أنه عندما يتم الإلقاء القبض على مواطنة كويتية قالت رأيا عن وضع التحقيق في دول الخليج ويتم ضمانات فهو أمر خطير جدا، فبعض دول الخليج ترفض الحديث عن التعرُّب من السكانية وتعتبرها من المصالح العليا للبلاد، وأن الأمر المهم أنه عندما تقام الاتفاقيات فيما يتعلق بالأمن والقوانين فإنها تقام في دولة متساوية في التشريعات والقوانين، فكيف تقام اتفاقية في ظل وجود دول خليجية ليس لديها أبسط القواعد الأساسية في الضمانات للمواطنين، منوها أن موضوع آخر يعتبره خطير جدا وهو التغطية على قضايا الفساد في لجنة الإيداعات وهي القضية الأساسية التي خرج من أجلها ما يقارب 70 ألف مواطن ومواطنه، فهي تسير إلى مسار دفنها لأن التحقيق فيها صعب بطريقة التغطية على اإيداعات سنة 2009، واللجنة الآن تعاني من رفض الخزيئة لسنة 2009 التي فيها معلومات عن أسماء الأطراف التي رشحت والتي استسلمت والوسيط كذلك.

الحضور: أحمد السعدون - خالد السلطان - عبدالرحمن العنجري - محمد الخليفة - فلاح الصواغ - فيصل المسلم - عبيد الرسمى - محمد الدلال - السامة الشاهين - جمعان الحريش - عبداللطيف العميري.

والإتيان بمجلس طوع ولت؟، وبالتالي كانت نتيجة ذلك انتشار الفساد وسلب الحريات وتضييق على الاعلام، والنهب الواضح لمقدرات البلد والتلاعب والتفتيح بالنسبة للمال العام.

وبين السلطان أن الاتفاقية الأمنية تأتي في مرحلة بعد السكون النسبي لحراك الأغلبية والمعارضة واكتشف الآن أمام المجتمع الكويتي سوء الحالة في البلد، فانتسعت في الواقع وزادت حدة النقد للحكومة بأسماء القيادات المسؤولة عن هذا التردّي، اليوم تأتي بقانون بهذا الشكل سيؤدي إلى اتساع رقعة الرفض ما تقوم به الحكومة في الساحة السياسية في الكويت، موضحا أن الواقع يبين أننا لا نقدر النتائج الوخيمة التي تترتب على ذلك، اليوم أصبحت الحالة مهينة لرفض شعبي لما تقوم به الحكومة، والحالة قد تنتهي بانتفاضة شعبية لأن المسؤولية ليست مسؤولية الأغلبية والمعارضة بل تقع على كل فرد من المجتمع الكويتي، وبالتالي هذا المسار قد يعرض الكويت إلى مخاطر خارجية وداخلية عن طريق انتفاضة من قبل الشعب.

وأكد السلطان أنه لا يمكن أن يكون هناك تجنب لهذا المصير المظلم إلا بالمضي إلى إجراء إصلاحات سياسية تعيد الحكومة إلى الشعب وفق المادة السادسة من الدستور، وتعهد حق الشعب الكويتي في تحديد القانون الذي يتم من خلاله انتخاب ممثليه في مجلس الأمة، والآن هناك مسؤولين في الحكومة ووزراء مالية ينيهون إلى خطورة اتجاه البلد إلى الإفلاس في ظل التنفيع والنهب الحاصل والشعب الكويتي هو من سيدفع الثمن، موضحا هناك أشخاص متربصون بالبلد وهناك عدم رضى وغضب في صفوف الشعب، ونحن ندعو أن لا يقف أحد على الحياد ويتفرج، بل على الجميع أن يتشارك في الإصلاح، والبلد اليوم تسير باتجاه مظلم يهدد مصير المجتمع الكويتي في القريب والأغلبية بالإجماع ضد هذه الاتفاقية الأمنية وندعو الشعب الكويتي إلى وقفة ثابتة ضد هذه الاتفاقية والعمل على الإصلاحات السياسية التي تم تحديدها في بيانات سابقة

الحكومة في ظل الفساد المستشري الآن، وهناك أكثر من مقال منها صفقة الداو والغرامة التي دعت، متسائلا: من الذي أعطى الأوامر لوزير النفط السابق لدفع هذه الغرامة؟، هل هو رئيس الوزراء؟ وننتظر من رئيس الوزراء أن يبرر موقفه، وهناك معلومات تقول أن هناك عمولات ضمن مبلغ الغرامة، قائلًا: كذلك ما يحصل الآن في القضية الإسكانية بنيت دون الحاجة لاستدعاء منظمات خارجية، فهل يعقل أن حكومة دول الكويت مجلس الوزراء فيها بكافة إمكانياته ومستشاريه ينتظر أن يأتي مؤتمر بإدارة إحدى الصحف حتى يقول للحكومة أنه لديهم احتكار أراض، هل هناك أكبر من هذا المسخرة؟

وأشار العنجري إلى أن المواطن مستعد أن يضحى ولكنه يريد أن يرى حكومة تحارب الفساد وتريد أن ترى حكومة لا تتبني هذه المناقصات المشبوهة والاتفاقية الأمنية، وأنا أؤكد أن هناك في مجلس الوزراء ووزراء سابقين من وافقوا على مرسوم الصوت الواحد، ولكن هناك وزراء جدا بعضهم يمثل تيارات سياسية أصدرت بيانات بأنها ضد الاتفاقية الأمنية، وبالتحديد وزير التجارة الذي ينتمي إلى تيار التحالف الوطني الذي ندد على لسان أمينه العام بالاتفاقية الأمنية، إذا على وزيرهم أن يقدم استقالته وإلا يكون هذا ضحكا على الآذون، موضحا أن هذه مسؤولية الشعب الكويتي كافة وليست مسؤولية المعارضة فقط لأنها تهم جميع شرائح المجتمع الكويتي سياسيا واجتماعيا.

وقال العنجري أن هذه الاتفاقية ضد موائيق الدستور الكويتي والاتفاقيات التي وقعت عليها الكويت فيما يخص حقوق الإنسان، واليوم نسمع عن شعار ترشيد الإنفاق في ظل أننا نسمع أن 70٪ من صرف الميزانية الحكومية هو صرف جسر والبقية عبارة دعم للسلع، مبيّنا أن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تتم في ظل وجود مجلس صوري وهذه الحكومة.

وأكد العنجري على أن هناك توزيعا غير عادل للثروة، والشعب لا يمكن أن يقف في خطوات هذه



أحمد السعدون متحدثا وبجانبه خالد السلطان وعبدالرحمن العنجري

فلسفة قواعد الدستور الكويتي وتسلب حرية التعبير والتفكير والحرية السياسية وتجعل المواطن الكويتي رهينة لأطراف وأنظمة أخرى، مشددا على ضرورة إسقاط هذه الاتفاقية من قبل جميع شرائح المجتمع الكويتي السياسية والاجتماعية، ونحن دولة لدينا دستور وحرية الرأي مكفولة، والاتفاقية تتحدث عن الجرائم الجنائية بل معروف ما هو المقصود منها، والتي تتحدث عنه بحق للأطراف الموقعين على هذه الاتفاقية أنه يحق للأطراف استدعاء المتهمين ويكون هناك التنسيق للتخلص من أي رموز سياسية أو مواطنين بحجة أنهم عبروا عن آرائهم في بياناتها فسي حين أنها تشارك مع تشكيل الحكومة، مؤكدا أن الامتحان الحقيقي للشعب الكويتي هو خلق جو يجمع كل الأطراف ضد هذه الاتفاقية التي لن تميز بين حضري وبدوي وسني وشيعي، ولا يمكن أن نعود حتى تسقط الحكومة ويسقط المجلس وتتحقق الإصلاحات الدستورية، واليوم المسؤولية على التيارات السياسية المشاركة في الحكومة مسؤولية مزدوجة.

وقال العنجري السابق عبدالرحمن العنجري سبق أن تحدثنا عن الاتفاقية عندما كنا ضد مرسوم الصوت الواحد الذي اغتصب إرادة الأمة، وكانت آنذاك تمثل نذير شؤم على هذا المجتمع الصغير وهي تنسف

عن عدم قدرة الشيخ سعد على تولي الإمارة، وتولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، كان النقاش يدور في مجلس الأمة في الإطار الدستوري ولم يكن في مجلس الأسرة. وزاد السعدون: هل تريدون الآن أن تستقوا بالغير على الشعب الكويتي وتتقوا على اتفاقية سبق أن رفضتم التوقيع على اتفاقية أفضل منها لأنها كانت على الأقل تتضمن ضمانات للشعب الكويتي؟ أما الآن فليست هناك أي ضمانات لأنه إذا أقرت الاتفاقية فستعلق الأمر بالحرية العامة، وبالتالي دعوتنا لإسقاط هذه الاتفاقية ليس طلبا ولا رجاء بل أنه أن الأوان أن نقف ضدها لأننا في وضع مماثل للعام 1981 عندما انقلبت الحكومة على الدستور وقد يكون وضعا أسوأ، مشيرا إلى أن الحكومة لم تحسب أن الشعب هو الذي يكون له التأثير في إسقاط مقترحات التنقيح، واليوم هو يوم الشعب لإنسقاط هذه الاتفاقية لحماية أنفسهم وأبنائكم وأحفادكم، ولو طبقت هذه الاتفاقية فسياتي يوم أن الحكومة ستكون عاجزة، حتى لو أرادت أن تحمي أي فرد من الأفراد المطلوبين فلن تكون قادرة، لذلك فإن الفزعة ضد الاتفاقية من أجل مستقبلكم، ونحن نؤمن أن تتفق مع المنظور السبب في توحيد المطالبة بإسقاط المجلس والعودة إلى الشرعية الدستورية لأنه لم يعد من الممكن الصمت على

عن عدم قدرة الشيخ سعد على تولي الإمارة، وتولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، كان النقاش يدور في مجلس الأمة في الإطار الدستوري ولم يكن في مجلس الأسرة. وزاد السعدون: هل تريدون الآن أن تستقوا بالغير على الشعب الكويتي وتتقوا على اتفاقية سبق أن رفضتم التوقيع على اتفاقية أفضل منها لأنها كانت على الأقل تتضمن ضمانات للشعب الكويتي؟ أما الآن فليست هناك أي ضمانات لأنه إذا أقرت الاتفاقية فستعلق الأمر بالحرية العامة، وبالتالي دعوتنا لإسقاط هذه الاتفاقية ليس طلبا ولا رجاء بل أنه أن الأوان أن نقف ضدها لأننا في وضع مماثل للعام 1981 عندما انقلبت الحكومة على الدستور وقد يكون وضعا أسوأ، مشيرا إلى أن الحكومة لم تحسب أن الشعب هو الذي يكون له التأثير في إسقاط مقترحات التنقيح، واليوم هو يوم الشعب لإنسقاط هذه الاتفاقية لحماية أنفسهم وأبنائكم وأحفادكم، ولو طبقت هذه الاتفاقية فسياتي يوم أن الحكومة ستكون عاجزة، حتى لو أرادت أن تحمي أي فرد من الأفراد المطلوبين فلن تكون قادرة، لذلك فإن الفزعة ضد الاتفاقية من أجل مستقبلكم، ونحن نؤمن أن تتفق مع المنظور السبب في توحيد المطالبة بإسقاط المجلس والعودة إلى الشرعية الدستورية لأنه لم يعد من الممكن الصمت على

السعدون: الكويت

رفضت الاتفاقية

عام 1981

فما الذي غير رأي

الحكومة الآن

السلطان: الاتفاقية

للجم وسحب

حريات الشعب

الكويتي

خالد الجليل

تناولت كتلة المعارضة «أغلبية المجلس المبطل الأول» ملف الاتفاقية الأمنية الخليجية، وذلك في اجتماعها الذي عقد في ديوان رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون يوم أول من أمس، حيث اتفق الحضور على رفضهم للاتفاقية الأمنية الخليجية وضرورة التصدي لها.

وقال رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون: هناك قضية استجدت على الساحة السياسية بسبب توجه الحكومة وبعض رموز الفساد لإقرارها وهي الاتفاقية الأمنية، وأنا سبق أن تحدثت عن الاتفاقية التي كانت الكويت رفضتها العام 1981 والاتفاقية الأمنية التي وقعت العام 1994، وكانوا يقولون إنها اتفاقية تتعارض مع الدستور الكويتي، مستغربا ما الذي غير رأي الحكومة وجعلها توافق على توقيع اتفاقية غاية في السوء والمادة الأولى في الاتفاقية الحالية تقول تتعاون جميع الأطراف أمنيا وفقا للتشريعات الداخلية لديها، وهذا النص لا يحمي النصوص الدستورية المحلية، وكيف يتحدثون عن حماية الدستور والاتفاقية تعرض على المجلس وتناقش على أساس أنها قانون؟

وأضاف السعدون: هذا القانون نص في مادته الأولى الموافقة على الاتفاقية الأمنية، إلى آخره، وبالتالي أصبح تشريعا قائما في الكويت، وهو يبين سوء النية، وعندما اعترضت على المادة 30 التي تتحدث عن تسليم الذي يرتكب جرائم سياسية، بل الاعتراض كان بسبب أن المادة تشير إلى كلمة أعداء التي تعطي تعريفا واسعا بشكل مطلق، مؤكدا أن النصوص الحالية في الاتفاقية لا تتضمن أي ضمانات، ومن النصوص التي اعترضت عليها الكويت في الاتفاقية الأولى المادة 43 التي تقول الاتفاقية تكون نافذة إذا صدق عليها ثلثا الأعضاء الذين وقعوا عليها، لذلك اعتقد أن موضوع الاتفاقية ليس مجرد إبداء وجهة نظر بل هي كارثية وهي إلغاء للدستور الكويتي، وإذا كانت دول الخليج سبق أن وقعتها تبقى مشكلتها مع الكويت التي تملك قدرا من حرية التعبير وإبداء الرأي.

وبين السعدون أنهم كادوا يفرضون الاتفاقية على الكويت منذ العام 1981، ومع الأسف أن الكويت اليوم تتراجع وتوافق على التوقيع على هذه الاتفاقية، وإذا كانت الدول الخليجية الخمس لديها أسبابها في التوقيع على الاتفاقية لأن الحكم فيها مطلق، نقول للأسرة الحاكمة انكم لم تاتوا للحكم بحد السيف بل جاء بنوافق بين مكونات الشعب الكويتي في ذلك الوقت، وذلك وضع من تاريخنا المعاصر في وضع قانسون توارث الإمارة، وقت وفاة الشيخ جابر الأحمد وجاء الحديث

## «الميثاق»: الحكومة تسعى للضغط على المجلس لانتزاع موافقة على الاتفاقية

بالتوسع في مجالات حريات الرأي السياسي والتعبير عنه بالوسائل المتاحة، مما يعني أن مستخدمي أدوات التواصل الاجتماعي الإلكتروني سيكونون معرضين للقبض الأمني تحت أي تفسير من أي جهة أمنية خليجية التي قد تختلف في تناول واستعمال المفردات اللفظية فيها. وإذا كانت المضامين العلنية لهذه الاتفاقية الأمنية بهذه الخروقات، فماذا عسانا أن نتصور المضامين السرية التي لا تستبعد في المجالات الأمنية والأعمال البوليسية والاستخباراتية منها، إننا نعتقد أن الأوضاع القانونية على أرض واقع مجلس التعاون الخليجي كافية بدليل التجارب الأمنية الكثيرة المموسة والتي أسفرت عن فشل الانتهاكات الأمنية التي حاولت تهديد أمنها واستقرارها، بل نرى

أصدر تجمع الميثاق الوطني بيانا في شأن الاتفاقية الأمنية الخليجية جاء فيه: في عشية احتفالنا الوطنية في عيدي الاستقلال والتحرير تسعى الحكومة الكويتية إلى الضغط على مجلس الأمة وانتزاع موافقته على الاتفاقية الأمنية الخليجية وهي النسخة المجددة للاتفاقية السابقة 1994 والتي سبق أن رفضها الشعب الكويتي. وما زال هذا المشروع الذي صيغ بكلمات فضفاضة قابلة لأن تستوعب كل حالة تتعلق بالحقوق والحريات قد لا تتفق مع المنظور الأمني لأي طرف يضيق بها ذرعا، مما يعد في حقيقته الفتاتا في موادها على دستور دولة الكويت والذي طالما سعت السلطة السياسية لتعديلات جوهرية. ومما يزيد هذه القضية ألما أنها تتزامن مع الاتجاه العالمي ومته المطالبات